

تأثير الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005-2018)

The impact of the global financial crisis on the geographical distribution of foreign (direct investment during the period (2005-2018علي عيشاوي¹ Ali Aichaouiجامعة محمد بوضياف - المسيلة aliaichaoui@gmail.com

تاريخ النشر: 28 / 07 / 2020

تاريخ القبول: 25 / 06 / 2020

تاريخ الاستلام: 20 / 01 / 2020

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تتبع تداعيات الأزمة المالي العالمية 2008 على الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه الجغرافي على مختلف مناطق العالم بعد مرور أكثر من عشرة سنوات على حدوثها، وذلك من خلال تتبع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد منه والصادر خلال الفترة (2005-2018) والمقارنة بين فترة ما قبل وما بعد الأزمة، وأظهرت النتائج أن الأزمة المالية أدت إلى تراجع كبير لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير في مختلف مناطق العالم وبدرجات متفاوتة، أما في المدى المتوسط فإن الاستثمار الأجنبي لم يستعد الزخم الذي عرفته فترة ما قبل الأزمة، وتراجعت مساهمة الدولة المتقدمة وخاصة الأوروبية في نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وفي المقابل زادت حصة الدول النامية خاصة الآسيوية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الأزمة المالية العالمية.

تصنيف JEL : F210

Abstract: This study aimed to track the repercussions of the global financial crisis of 2008 on FDI and its geographical distribution to different regions of the world more than ten years after its occurrence, by tracking the development of FDI inflows and outflows during the period (2005-2018) And the comparison between the pre and post-crisis period, the results showed that the financial crisis led to a significant decline in the movement of foreign direct investment in the short term in different regions of the world and to varying degrees, but in the medium term foreign investment did not regain the momentum of a period before the crisis, the contribution of the developed country, especially from the European countries to FDI activities declined in return, the share of developing countries, especially Asian countries, increased from FDI.

Keywords: Foreign direct investment, global financial crisis. **Jel Classification Codes:** F210

Résumé: Cette étude visait à suivre les répercussions de la crise financière mondiale de 2008 sur l'IDE et sa répartition géographique dans différentes régions du monde plus de dix ans après son occurrence, en suivant l'évolution des entrées et sorties d'IDE au cours de la période (2005-2018) Et la comparaison entre la période antérieure et postérieure à la crise, les résultats ont montré que la crise financière a entraîné une baisse significative du mouvement des investissements directs étrangers à court terme dans différentes régions du monde et à des degrés divers, mais dans le les investissements étrangers à moyen terme n'ont pas repris l'élan d'une période antérieure à la crise, la contribution des pays développés, en particulier des pays européens aux activités d'IDE, a diminué en retour, la part des pays en développement, en particulier des pays asiatiques, a augmenté par rapport aux IDE.

Mots-clés: Investissement direct étranger, crise financière mondiale.

Codes de classification de Jel: F210

مقدمة:

استعرضت دراسة لعينة من 180 بلد لصندوق النقد الدولي شملت اقتصاديات متقدمة وأسواق ناشئة واقتصاديات نامية منخفضة الدخل لقياس درجة التراجع في النشاط الاقتصادي خلال العقد الذي أعقب انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008 (الأزمة المالية العالمية)، وكشفت أن العديد من اقتصاديات العالم شهدت خسائر في الناتج مقارنة بالاتجاهات العامة السائدة قبل الأزمة، فقد تفاوتت تجارب ما بعد الأزمة بين مختلف البلدان، وكانت الاقتصاديات المتقدمة والبلدان النامية منخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية أكثر تضرراً من سواها. (ونجي، ميتشو، و مالهار، 2019)

تشير العديد من التقارير العالمية الخاصة بنتائج الاستثمارات العالمية المباشرة إلى أن تدفقات هذه الأخيرة عرفت مرحلة من الركود إلى غاية بداية التسعينات، وانفتاح العديد من الاقتصاديات على اقتصاد السوق، مما زاد من حركية رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، إلا أن الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي عبر التاريخ كان لها أثر جلي على تراجع تلك التدفقات، خاصة سنة 2001 وانهيار الأسواق العالمية إثر أحداث 11 سبتمبر 2001، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، (بن عامر، 2011، صفحة 135) وبالرغم من الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتأثر بالأزمة المالية في بدايتها في بعض الدول الغربية لكن في الأجل المتوسط ظهرت هذه الآثار، فبلجيكا مثلاً تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد أثناء الأزمة، لكن سرعان ما انتقلت إليها عدوى الأزمة حيث سجلت سنة 2012 و2013 تدفقات سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر (تصفية للاستثمارات). (رحال، صفحة 106)

انعكس نشوب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 بشكل مباشر وسريع على القطاع المالي والمصرفي، فهاوت مؤشرات الأسواق المالية عبر العالم وبدأت قيم الأصول العينية في الهبوط، وخصوصاً في القطاع العقاري، وعم شح السيولة معظم المصارف فأحجمت عن إقراض بعضها البعض وتشددت بشكل كبير في منح تسهيلات ائتمانية جديدة، ونجم عن شح السيولة تقلص حجم التدفقات النقدية على الصعيد العالمي، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير. (جورج دحدح، 2010، الصفحات 2-3)

إذا كان من الممكن اعتبار تداعيات الأزمة على القطاع المالي والمصرفي قصيرة الأجل وتلك المسببة للكساد الاقتصادي متوسطة الأجل، فإن انعكاسات الأزمة على أوضاع المالية العامة جاءت طويلة الأجل، وبدأت تظهر بشكل أكثر وضوحاً مع صدور تقارير أداء الموازنة العامة عن عام 2009، فقد تسببت الأزمة في انخفاض الطلب الكلي العالمي والمحلي مما انعكس سلباً على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وحجم الصادرات والواردات، والذي بدوره يؤثر على حجم واتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل المتوسط والطويل. (جورج دحدح، 2010، صفحة 4)

إن الأزمة المالية العالمية قادت إلى تحولات مهمة غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان تأثيرها فيما بين مختلف المناطق، وكانت أمريكا الشمالية الأشد تأثراً بها، (رايس و كرامة، 2012، صفحة 91) وعلى الرغم من كل دول العالم عانت من التداعيات السلبية للأزمة على كل المؤشرات الاقتصادية بما فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه وفي المدى المتوسط يبدو أن بعض المناطق والدول استفادة من إعادة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر تحت تأثير الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم سنة 2008، فما هو تأثير الأزمة في المدى المتوسط على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف مناطق ودول العالم؟

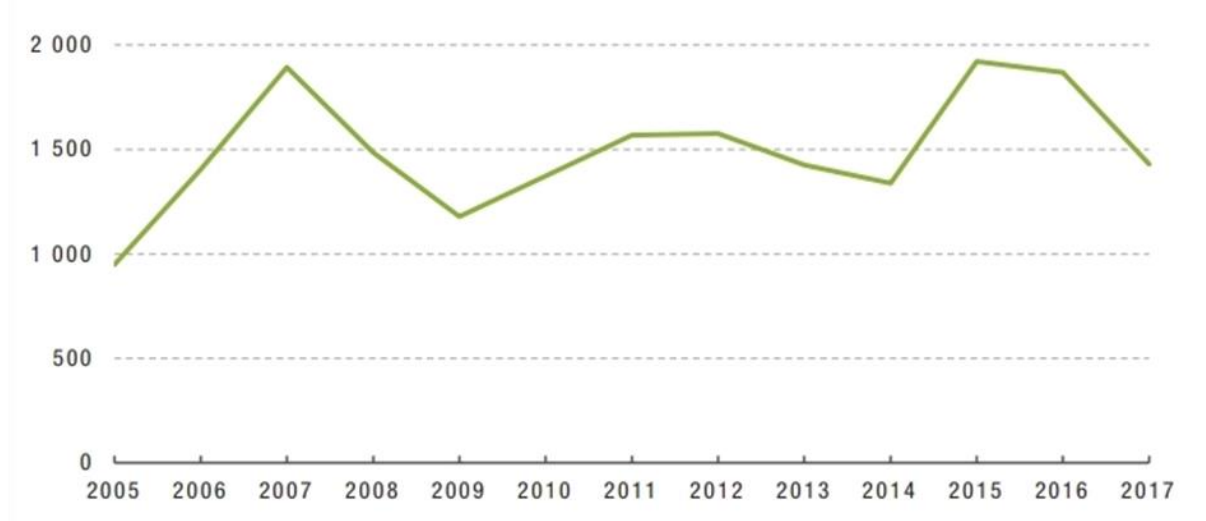
لاستكشاف اثر الأزمة المالية على إعادة التوزيع الجغرافي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، نعمل على تتبع تطور وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر، ومقارنة وضعيته بين فترة ما قبل الأزمة وفترة ما بعد الأزمة.

أولاً: أثر الأزمة المالية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن هبوط الأداء الاقتصادي العالمي؛ كان لابد أن يؤثر على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، فقد كان للأزمة المالية العالمية تأثيراً سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك بالأساس إلى فقدان الثقة المتزايد في أداء الاقتصاد العالمي، ووفق لبيانات الأونكتاد فقد تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 14% في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007، وهبطت التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر من مبلغ مرتفع عالمياً مقداره 1871 مليار دولار سنة 2007 إلى 1489 مليار دولار سنة 2008. (UNCTAD، 2009، صفحة 9)

يظهر تتبع تطور حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر اضطرابات حادة ارتفاعاً وانخفاضاً بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (2005-2018) بالميالاردولار



المصدر: UNCTAD, Handbook of statistics 2018, UNITED NATIONS, Geneva 2018, p52.

ازدهرت التدفقات الدولية الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل معتبر خلال الفترة ما بين 2004 و 2007 فقد عرفت معدلات نمو سنوية هائلة وصلت إلى أكثر 47% سنة 2006 مقارنة بسنة 2004 و 34% سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، قبل أن تبدأ في التراجع حيث سجلت معدلات نمو سلبية في العامين الأولين للأزمة 2008 و 2009، فقد تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي بمعدلات كبيرة فاقت -20% سنوياً.

عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي للارتفاع وسجلت معدلات معتبرة في سنتي 2010 و 2011، لكن هذه الانتعاشة لم تستمر؛ لتعرف تراجعاً في ثلاثة سنوات على التوالي (2012، 2013 و 2014) ليبلغ سنة 2014 قيمة 1 357,24 مليار دولار متراجع بنسبة (-15%) مقارنة بسنة 2011، و ب (-28%) مقارنة بسنة 2007، قبل أن يعرف زيادة قوية سنة 2015 لبلغ مستوى قياسي فاق ألفين مليار دولار، محققاً طفرة نوعية بنسبة نمو تقارب (50%) مقارنة بسنة 2014، لكن ما فتأت أن فقدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية زخم نموها في الأعوام الموالية، لتتراجع إلى أقل من 130 ألف مليار دولار سنة 2018، وهو ما يدل على أن الطريق إلى الانتعاش لا يزال مليئاً بالتعثرات، في ظل نمو اقتصادي ضعيف ومخاطر سياسية كبيرة بحسب تصور الشركات متعددة الجنسيات. (UNCTAD، 2017، صفحة vii)

الجدول رقم (1): حجم ومعدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (2005-2018)
بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي سنة 2018.

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (مليار دولار)	معدل النمو السنوي
2005	948,59	
2006	1 403,25	47,93%
2007	1 891,44	34,79%
2008	1 479,75	-21,77%
2009	1 172,23	-20,78%
2010	1 365,11	16,45%
2011	1 561,35	14,38%
2012	1 470,33	-5,83%
2013	1 431,16	-2,66%
2014	1 357,24	-5,17%
2015	2 033,80	49,85%
2016	1 918,68	-5,66%
2017	1 497,37	-21,96%
2018	1 297,15	-13,37%

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات قاعدة بيانات مؤتمر المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org> ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/14.

قبل بداية الأزمة المالية، حدثت تدفقات رأسمالية كبيرة من البلدان المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة، وقد توقفت هذه التدفقات بصورة مفاجئة في عام 2008، ولكن خلافاً للأحداث التي وقعت في الماضي، لم يكن هذا التوقف المفاجئ ناجماً لا عن حدوث زيادة في أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة ولا عن تسجيل قدر مفرط من العجز في الحساب الجاري أو مشاكل في خدمة الديون في الاقتصاديات الناشئة. بل يبدو أنه كان ناتج عن حالة عدم اليقين من التداعيات المحتملة للأزمة المالية على هذه الاقتصاديات الأخيرة، ومحاولات المستثمرين الدوليين الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من المستوى الإجمالي لتعرضهم للمخاطر، وعندما عادت التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى أسواق الاقتصاديات الناشئة إلى الارتفاع في عامي 2010 و 2011، كان هذا أيضاً تطوراً غير عادي، لأن حالات التوقف المفاجئ للتدفقات عادة ما تعقبها فترة ممتدة من ركود التدفقات الواردة إلى هذه البلدان أو حتى التدفقات الخارجة منها. وفي مواجهة تراجع فرص تحقيق الربح في المراكز المالية الرئيسية، كان من الممكن توقع أن يجد المستثمرون ما يشجعهم في العودة السريعة إلى الاقتصاديات الناشئة، على اعتبار معدلات النمو الاقتصادي الجيدة، بالإضافة إلى تصور أن النظم المالية لهذه الاقتصاديات تعتبر أكثر استقراراً من مثيلاتها في البلدان المتقدمة، غير أن توقع ارتفاع مستوى المخاطر المتصلة بالديون السيادية لبعض هذه البلدان، عاد ليحد مرة أخرى من التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاديات الناشئة، حيث سعى المستثمرون للتقليل من المستوى الإجمالي للمخاطر التي تنطوي عليها حوافز استثماراتهم. (UNCTAD، 2013، صفحة 27)

الانخفاض الحاد في التدفقات الوافدة سنة 2012 يقلب انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2011 رأساً على عقب، فالتدفقات الوافدة هبطت في 23 من أصل 38 اقتصاداً متقدماً في عام 2012، ويعزى هذا الهبوط الحاد بنسبة 32% في المائة إلى تراجع بنسبة 41% مسجل في الاتحاد الأوروبي وتراجع بنسبة 26% مسجل في الولايات المتحدة،

وانخفضت التدفقات الوافدة إلى أستراليا ونيوزيلندا على التوالي بنسبة 13% و33%. وعلى النقيض من ذلك سجلت التدفقات الوافدة إلى اليابان قيمة إيجابية بعد سنتين متتاليتين من الهروب الصافي للاستثمارات، كما شهدت المملكة المتحدة زيادة في التدفقات الوافدة. (UNCTAD، 2013، صفحة 28)

يُعزى الانخفاض العام إلى ضعف توقعات النمو والريبة التي تطبع السياسات العامة، لاسيما في أوروبا، فضلاً عن فتور الاستثمار في الصناعات الإستخراجية وعلاوة على ذلك، فإن المعاملات الداخلية في الشركات مثل القروض الداخلية للشركات - التي تميل بطبيعتها إلى التقلب - أثرت في انخفاض التدفقات في عام 2012. ولئن كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متقلبة، فإن مستوى الإنفاق الرأسمالي ظل مستقراً نسبياً، وتراجعت التدفقات الصادرة عن البلدان المتقدمة بنسبة 23%، وسجل على الخصوص انخفاض في الاتحاد الأوروبي بنسبة 40% وفي الولايات المتحدة بنسبة 17%، والسبب الأساسي وراء ذلك هو تصفية الاستثمارات واستمرار الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للبلدان المتقدمة في إتباع نهج "التريث والترقب" ومع ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن اليابان قد سجلت نمواً بنسبة 14% (UNCTAD، 2013، الصفحات 12-13)

ثانياً: أثر الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الانخفاض المسجل عالمياً في عام 2008، كان متبايناً فيما بين الفئات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة (البلدان المتقدمة والبلدان النامية والاقتصادات الانتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة) ما ينم عن إحداث الأزمة المالية العالمية أثراً أولياً متبايناً، ففي البلدان المتقدمة منشأ الأزمة انخفضت الاستثمارات الأجنبية الوافدة في عام 2008، بينما واصلت هذه الاستثمارات زيادتها في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية، وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان المتقدمة في عام 2008 بنسبة 29%، ويعزى معظم هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة عمليات الإدماج والحيازة عبر الحدود للشركات متعددة الجنسيات بنسبة 39% بعد فترة خمسة سنوات من الارتفاع انتهت سنة 2007، ففي أوروبا هبطت صفقات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود بنسبة 56% وفي اليابان بنسبة 43%، والصفقات الكبرى في جميع أنحاء العالم (أي تلك التي تتجاوز قيمة معاملاتها المليار دولار) كانت هي الأشد تضرراً بالأزمة. (UNCTAD، 2009، صفحة 5)

1- تأثير الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يظهر الجدول التالي مقارنة بين التوزيع الجغرافي لحركة الاستثمارات الأجنبية الواردة على الفئات الرئيسية في العالم قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

الجدول رقم (2): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الفئات الرئيسية في العالم خلال الفترة (2005-2018).

السنوات	الدول المتقدمة			الدول النامية			الدول الانتقالية	
	حجم التدفقات الواردة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الواردة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الواردة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية
2005	586,50	61,83%		331,42	34,94%		30,67	3,23%
2006	940,86	67,05%	60,42%	403,56	28,76%	21,77%	58,83	4,19%
2007	1 281,81	67,77%	36,24%	522,40	27,62%	29,45%	87,23	4,61%
2008	784,01	52,98%	-38,84%	578,01	39,06%	10,65%	117,73	7,96%

2009	648,78	55,35%	-17,25%	461,62	39,38%	-20,14%	61,84	5,28%	-47,47%
2010	679,01	49,74%	4,66%	622,30	45,59%	34,81%	63,80	4,67%	3,16%
2011	816,84	52,32%	20,30%	665,07	42,60%	6,87%	79,45	5,09%	24,54%
2012	741,77	50,45%	-9,19%	663,60	45,13%	-0,22%	64,97	4,42%	-18,23%
2013	694,85	48,55%	-6,33%	652,55	45,60%	-1,67%	83,76	5,85%	28,94%
2014	623,08	45,91%	-10,33%	677,40	49,91%	3,81%	56,76	4,18%	-32,24%
2015	1 268,59	62,38%	103,60%	728,81	35,84%	7,59%	36,39	1,79%	-35,88%
2016	1 197,74	62,42%	-5,59%	656,29	34,21%	-9,95%	64,65	3,37%	77,65%
2017	759,26	50,71%	-36,61%	690,58	46,12%	5,22%	47,54	3,17%	-26,47%
2018	556,89	42,93%	-26,65%	706,04	54,43%	2,24%	34,22	2,64%	-28,02%

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات قاعدة بيانات مؤتمر المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/14.

يظهر من خلال الجدول رقم (2) أعلاه كيف انقلبت الموازين بخصوص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبعدما كانت الدول المتقدمة تستقطب النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تقل عن 60% قبل الأزمة المالية، بدأت هذه النسبة في التراجع بداية من سنة 2008، بالتزامن مع ذلك ارتفعت حصة الدول النامية لتقترب من نظيرتها الدول المتقدمة، قبل أن تتجاوزها سنة 2014، حيث استقطبت الدول النامية نسبة 50% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ويعزى ذلك إلى كون البلدان المتقدمة تحملت الجزء الأكبر من الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة الناتج عن الأزمة المالية.

تشير معدلات النمو السنوية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول المتقدمة إلى تسجيل معدلات نمو سالبة خاصة في فترة اشتداد الأزمة، حيث وصلت نسبة التراجع إلى -38% سنة 2008، قبل أن تنتعش قليلا وتسجل معدلات نمو إيجابية حتى وإن كانت متواضعة 7%، 17% سني 2010 و 2011 على التوالي، لتعاود التراجع في السنوات الثلاثة التالية (2012، 2013، 2014) وتسجل معدلات نمو سالبة، في حين عرفت سنة 2015 نموا معتبرا فاق 100%، قبل أن يعود للتراجع في السنوات الثلاثة التالية ويتجهقر سنة 2018 إلى 556 مليار دولار، متراجع بذلك حتى أقل من حجم التدفقات في فترة اشتداد الأزمة (648 مليار دولار سنة 2009).

في المقابل لم يظهر أثر كبير للأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول النامية باستثناء سنة 2009 حيث سجلت معدل نمو سالب بلغ (-20%)، وفي المدى المتوسط حافظت الدول النامية على معدلات نمو سنوية أقل تقلبا من الدول المتقدمة، فبالرغم من أنها سجلت معدلات سالبة في بعض السنوات، لكن عموما هناك اتجاه عام نحو التصاعد في فترة ما بعد الأزمة.

استفادت الدول الانتقالية من تراجع الاستثمار الأجنبي المتدفق في أنحاء أخرى من العالم جراء الأزمة المالية، وحققت مستويات قياسية من تدفق الاستثمار إليها، حيث انتقل حجم هذه التدفقات من 87,2 مليار دولار سنة 2007 إلى 117,3 مليار دولار سنة 2008، قبل أن تتراجع في السنوات الموالية للأزمة.

1-1- تأثير الأزمة المالية على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الوافدة للدول المتقدمة:

تعد أوروبا تاريخيا أكبر منطقة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر وعرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة تطورا مستمرا لفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، لتحقيق رقما قياسيا سنة 2007، حيث بلغ 8720 مليار دولار قبل أن تتراجع تحت تأثير الأزمة المالية العالمية كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (3) التالي:

الجدول رقم (3): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول المتقدمة خلال الفترة (2005-2018).

السنوات	الدول المتقدمة الأوروبية			الدول المتقدمة لأمريكا الشمالية			الدول المتقدمة آسيا		
	حجم التدفقات الواردة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الواردة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الواردة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية	معدل النمو السنوي
2005	4 754,91	50,13%		1 305,08	13,76%		75,94	0,80%	
2006	6 052,59	43,13%	27,29%	2 976,91	21,21%	128,10%	78,90	0,56%	3,90%
2007	8 720,14	46,10%	44,07%	3 333,83	17,63%	11,99%	313,47	1,66%	297,30%
2008	3 312,79	22,39%	-62,01%	3 679,97	24,87%	10,38%	347,00	2,34%	10,70%
2009	4 334,06	36,97%	30,83%	1 662,33	14,18%	-54,83%	165,45	1,41%	-52,32%
2010	4 098,06	30,02%	-5,45%	2 267,36	16,61%	36,40%	57,33	0,42%	-65,35%
2011	4 775,28	30,58%	16,53%	2 692,45	17,24%	18,75%	68,95	0,44%	20,26%
2012	4 257,45	28,96%	-10,84%	2 421,93	16,47%	-10,05%	107,49	0,73%	55,90%
2013	3 511,97	24,54%	-17,51%	2 708,77	18,93%	11,84%	141,46	0,99%	31,60%
2014	2 833,93	20,88%	-19,31%	2 606,63	19,21%	-3,77%	180,79	1,33%	27,80%
2015	7 150,17	35,16%	152,31%	5 113,07	25,14%	96,16%	143,12	0,70%	-20,84%
2016	6 116,94	31,88%	-14,45%	5 077,11	26,46%	-0,70%	297,39	1,55%	107,80%
2017	3 840,23	25,65%	-37,22%	3 018,02	20,16%	-40,56%	285,99	1,91%	-3,83%
2018	1 718,77	13,25%	-55,24%	2 915,12	22,47%	-3,41%	316,61	2,44%	10,71%

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/18.

يظهر من خلال الجدول رقم (03) السابق تراجع حصة الدول الأوروبية المتقدمة من التدفقات العالمية الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من 50% سنة 2005 إلى 22% أثناء الأزمة سنة 2008، وعرفت العشرة سنوات التالية للأزمة تذبذبات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأوروبية بين الارتفاع الانخفاض، إلا أن حصتها العالمية لم تتعدى 35% في أحسن الأحوال، لتعرف سنة 2018 تراجعا حادا حيث بلغ حجم التدفقات 1 718 مليار دولار متراجعا بنسبة (-55%) عن السنة السابقة (2017) وبنسبة (-80%) عن سنة الذروة (2007)، وتراجعت حصتها العالمية إلى أقل من 14%.

تظهر معدلات النمو السنوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول الأوروبية أنها لم تتعافى من آثار الأزمة المالية العالمية بعد مرور أكثر من عشرة سنوات، فبالرغم من أنها حققت معدلات نمو إيجابية في بعض السنوات إلا أنها تبدو غير مستقرة.

أما بالنسبة لدول أمريكا الشمالية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عرفت تراجعا حادا في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 تحت تأثير الأزمة، حيث بلغ معدل التراجع (-55%) بالمقارنة مع السنة السابقة، قبل أن تعرف السنوات التالية تذبذبات ارتفاعا وانخفاضا، لكن بصفة عامة هناك اتجاه عام نحو الصعود، ففي الغالب معدلات النمو

السنوية الموجبة هي أكبر بالقيمة المطلقة من معدلات النمو السنوية السالبة، عرفت سنة 2015 مثلاً نمو معتبراً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل أكثر من (96%) مقارنة بسنة 2014، قبل أن يتراجع حجم هذه التدفقات في السنتين التاليتين لكن بمعدل أقل (-40%). بالرغم من أنها لم تستعد وتيرة النمو التي كانت في فترة ما قبل الأزمة، إلا أنها حافظت على تدفقات مستقرة نسبياً مقارنة بالدول الأوروبية، وحافظت على حصتها من التدفقات العالمية ما بين (16 إلى 25%).

بالنسبة للدول المتقدمة الآسيوية يظهر أن تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها جاء متأخراً مقارنة بباقي الدول المتقدمة الأخرى، فقد بدأت في سنة 2009 وكانت حدها أكثر في السنتين التاليتين (2010، 2011) والتي عرفت تراجعاً حاداً في التدفقات الواردة إليها، فقد تراجع حجم التدفقات من 347 مليار دولار سنة 2008 إلى 57 مليار و68 مليار دولار لسنتي 2010 و2011 على التوالي، أما على المدى المتوسط فلم تكون الصورة واضحة، فقد عرفت العشرة سنوات التالية للأزمة نوع من التعافي البطيء، لكنها لم تحافظ على معدلات نمو سنوية إيجابية في التدفقات التي استمرت من 2011 إلى 2014، قبل أن يتراجع حجم التدفقات سنة 2015 على عكس كافة مناطق العالم تقريباً والتي عرفت انتعاشاً معتبراً في هذه السنة (2015).

2-1- تأثير الأزمة المالية على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الوافدة للدول النامية:

تستقطب دول آسيا حوالي ثلثي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدول النامية، وحافظت على هذه النسبة بالرغم من تأثيرات الأزمة المالية العالمية، كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (4): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول النامية خلال الفترة (2005-2018).

السنوات	الدول النامية الآسيوية			أمريكا اللاتينية والكاريبي			أفريقيا	
	حجم التدفقات الواردة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات للدول النامية	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الواردة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات للدول النامية	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الواردة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات للدول النامية
2005	224,58	67,76%		77,13	23,27%		29,43	8,88%
2006	293,52	72,73%	30,70%	73,87	18,30%	-4,23%	34,63	8,58%
2007	353,17	67,61%	20,32%	116,94	22,39%	58,31%	51,06	9,77%
2008	378,48	65,48%	7,17%	138,83	24,02%	18,72%	58,06	10,04%
2009	316,37	68,54%	-16,41%	86,49	18,74%	-37,70%	56,65	12,27%
2010	412,82	66,34%	30,48%	160,92	25,86%	86,05%	46,62	7,49%
2011	416,86	62,68%	0,98%	200,57	30,16%	24,64%	45,63	6,86%
2012	406,10	61,20%	-2,58%	197,17	29,71%	-1,70%	56,85	8,57%
2013	415,40	63,66%	2,29%	184,39	28,26%	-6,48%	50,07	7,67%
2014	459,98	67,90%	10,73%	161,20	23,80%	-12,58%	53,91	7,96%
2015	514,42	70,58%	11,84%	155,91	21,39%	-3,28%	56,87	7,80%
2016	473,33	72,12%	-7,99%	135,35	20,62%	-13,19%	46,48	7,08%
2017	492,71	71,35%	4,10%	155,40	22,50%	14,82%	41,39	5,99%
2018	511,71	72,48%	3,85%	146,72	20,78%	-5,59%	45,90	6,50%

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/18.

يظهر من خلال الجدول السابق الأثر الواضح للأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في القارات الثلاثة، رغم أن هذا التأثير جاء متأخرا مقارنة بالدول المتقدمة، وبدا جليا سنة 2009 التي عرفت تراجعا ملحوظا في هذا التدفق وصل إلى (-37%) في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

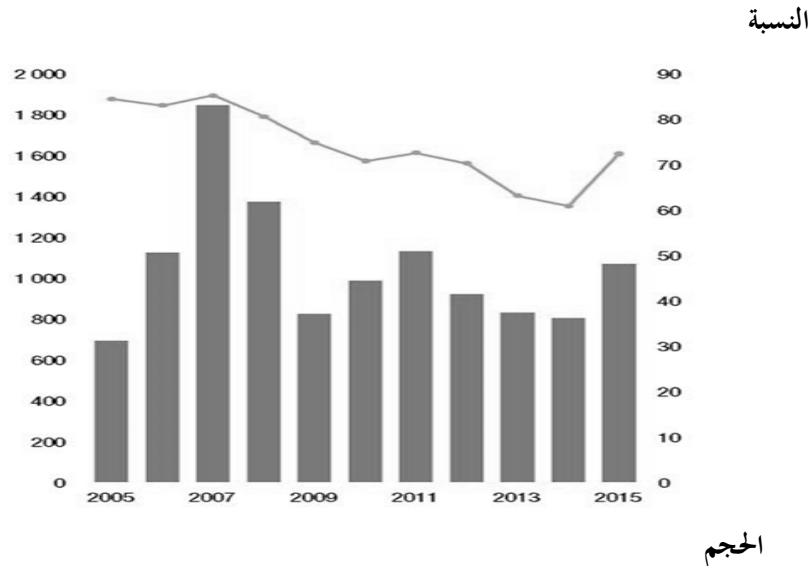
لم تحدث الأزمة المالية أثرا كبيرا على التوزيع الجغرافي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول النامية فيما بين القارات الثلاثة، و حافظت على نفس الحصة فيما بينها، فعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في حصة دول القارة الإفريقية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في سنوات اشتداد الأزمة (2008، 2009) قابله تراجع ضئيل في حصة الدول النامية الآسيوية في نفس الفترة، إلا أن هذا التوزيع عاد في المدى المتوسط ليأخذ نفس الشكل تقريبا الذي كان عليه قبل الأزمة.

2- تأثير الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للتدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تستأثر الدول المتقدمة تاريخيا بالنسب الأهم من تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ظهور بعض الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية تقوم هي الأخرى بتصدير الاستثمار الأجنبي، وتبين من الشكل الموالي الأثر الكبير للأزمة المالية العالمية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة، كما يظهر تراجع إسهام الدول المتقدمة في التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر.

يبدو جليا من خلال الشكل رقم (01) التالي تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة بعد الأزمة المالية سنة 2008، فبعدها بلغ مستوى قياسي سنة 2007 حيث قارب 2200 مليار دولار تراجع إلى 1098 مليار دولار سنة 2009، بذلك تراجعت نسبة إسهام الدول المتقدمة في تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر عالميا، بعدما كانت النسبة تفوق 80% سنة 2007 تراجعت إلى حدود 60% سنة 2014.

الشكل رقم (2): تطور حجم ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة خلال الفترة (2005-2015) بالمليار دولار



: نسبة إسهام الدول المتقدمة في الاستثمار الأجنبي الصادر في العالم سنويا.

: حجم الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول المتقدمة بالمليار دولار.

UNCTAD, World inv

المصدر: Geneva

2016, P5.

تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم بصفة عامة، لكن الدول المتقدمة كانت أكثر تأثر بالأزمة المالية العالمية فقد بلغت نسبة التراجع (-25.7%) بين سنتي 2007 و2008 و(-40%) بين سنتي 2008 و2009، وتراجع حجم الاستثمار الصادر من الدول النامية بنسبة (-11%) سنة 2009.

بعد مرور عشرة سنوات عن الأزمة المالية العالمية، فإن حجم التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول النامية لم تستعد الزخم الذي عرفته فترة ما قبل الأزمة، فبالرغم من اتجاهها للنمو خلال هذه الفترة، إلا أن وتيرة النمو مضطربة فقد سجلت بعض المعدلات النمو السنوية السالبة (تراجع) في بعض السنوات كسنة 2012، و2015، و2018. أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن الاتجاه العام للتدفقات الصادرة في تدهور، فالتدفقات الصادرة سنة 2018 تكشف عن تراجع بنسبة (-70%) مقارنة بسنة 2007، بالرغم من أن سنتي 2015 و2016 عرفت طفرة نوعية في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الدول المتقدمة، ويظهر الجدول رقم (5) التالي تطور تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر من الفئات الاقتصادية الرئيسية في العالم:

الجدول رقم (5): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة على الفئات الرئيسية في العالم خلال الفترة (2005-2018).

السنة	التدفقات العالمية الصادرة	الدول النامية			الاقتصاديات الانتقالية			الدول المتقدمة	
		حجم التدفقات الصادرة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية الصادرة	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الصادرة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية الصادرة	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الصادرة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية الصادرة
2005	832,99	110,45	13,26%		18,05	2,17%		704,49	84,57%
2006	1 351,40	200,51	14,84%	81,53%	30,15	2,23%	67,09%	1 120,74	82,93%
2007	2 168,35	275,28	12,70%	37,29%	49,18	2,27%	63,11%	1 843,88	85,04%
2008	1 701,00	274,07	16,11%	-0,44%	60,28	3,54%	22,57%	1 366,64	80,34%
2009	1 098,49	244,13	22,22%	-10,93%	38,38	3,49%	-36,34%	815,99	74,28%
2010	1 373,19	356,86	25,99%	46,18%	50,49	3,68%	31,56%	965,84	70,34%
2011	1 564,49	380,10	24,30%	6,51%	55,65	3,56%	10,23%	1 128,73	72,15%
2012	1 277,49	356,45	27,90%	-6,22%	33,19	2,60%	-40,36%	887,84	69,50%
2013	1 376,64	408,70	29,69%	14,66%	75,80	5,51%	128,37%	892,15	64,81%
2014	1 298,77	446,90	34,41%	9,35%	72,34	5,57%	-4,56%	779,54	60,02%
2015	1 682,58	407,00	24,19%	-8,93%	32,08	1,91%	-55,65%	1 243,50	73,90%
2016	1 550,13	419,87	27,09%	3,16%	25,17	1,62%	-21,54%	1 105,08	71,29%
2017	1 425,44	461,65	32,39%	9,95%	38,45	2,70%	52,76%	925,33	64,92%
2018	1 014,17	417,55	41,17%	-9,55%	38,17	3,76%	-0,73%	558,44	55,06%

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على إحصائيات قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org> ، تاريخ الاطلاع: 2016/12/03.

بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية 445,5 مليار دولار سنة 2014 وهو رقم قياسي، وتستأثر مع الاقتصاديات الانتقالية بنسبة 39% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، مقارنة بنسبتها التي لم تتعدى 12% في مستهل الألفية.

تحملت الدول المتقدمة النصيب الأكبر من تراجع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة على المستوى العالمي، فبعدما كانت تستأثر بأكثر من 80% منه، تراجعت هذه النسبة إلى أقل من 70% في المتوسط خلال العشرة سنوات التالية للأزمة المالية العالمية. في المقابل زادت حصة الدول النامية من التدفقات الصادرة من نسبة لا تفوق 15% في فترة ما قبل الأزمة إلى ما يقرب 30% في المتوسط خلال فترة العشرة سنوات التالية للأزمة. أما بالنسبة للدول الانتقالية فتبقى مساهمتها ضعيفة لا تتجاوز 5% في التدفقات العالمية الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2- تأثير الأزمة المالية على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الصادرة عن الدول المتقدمة:

عرفت فترة العشر سنوات التالية للأزمة المالية العالمية 2008، تذبذبات في التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لكل الدول المتقدمة في القارات الثلاثة (أوروبا، أمريكا، وآسيا)، ويظهر الجدول التالي تأثيرات الأزمة في المدى المتوسط على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الدول المتقدمة.

الجدول رقم (6): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بين الدول المتقدمة خلال الفترة (2005-2018)

السنوات	الدول المتقدمة الأوروبية			الدول المتقدمة لأمريكا الشمالية			الدول المتقدمة آسيا		
	حجم التدفقات الصادرة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية الصادرة	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الصادرة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية الصادرة	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الصادرة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات العالمية الصادرة	معدل النمو السنوي
2005	649,95	92,26%		42,94	6,10%		48,73	6,92%	34,84%
2006	763,57	68,13%	17,48%	271,01	24,18%	531,16%	65,70	5,86%	25,04%
2007	1 288,36	69,87%	68,73%	458,25	24,85%	69,09%	82,15	4,46%	64,61%
2008	812,03	59,42%	-36,97%	387,90	28,38%	-15,35%	135,23	9,90%	-43,47%
2009	396,61	48,60%	-51,16%	327,52	40,14%	-15,56%	76,45	9,37%	-16,01%
2010	568,63	58,87%	43,37%	312,49	32,35%	-4,59%	64,21	6,65%	79,11%
2011	560,95	49,70%	-1,35%	448,38	39,72%	43,49%	115,00	10,19%	8,54%
2012	381,26	42,94%	-32,03%	374,30	42,16%	-16,52%	124,82	14,06%	11,84%
2013	389,70	43,68%	2,21%	360,86	40,45%	-3,59%	139,61	15,65%	-3,04%
2014	232,18	29,78%	-40,42%	393,33	50,46%	9,00%	135,37	17,37%	8,75%
2015	774,86	62,31%	233,73%	331,70	26,67%	-15,67%	147,22	11,84%	12,68%
2016	579,56	52,45%	-25,20%	359,30	32,51%	8,32%	165,88	15,01%	0,44%
2017	375,47	40,58%	-35,21%	380,16	41,08%	5,80%	166,60	18,00%	-10,46%
2018	418,36	74,92%	11,42%	- 13,13	-2,35%	-103,45%	149,17	26,71%	34,84%

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org> ، تاريخ الاطلاع: 2019/05/18.

بالنسبة للدول المتقدمة الأوروبية، باستثناء سنة 2015 التي عرفت طفرة نوعية في التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغت 744 مليار دولار بمعدل نمو فاق 233% مقارنة بسنة 2014، فإن سنوات (2009، 2011، 2012، 2014، 2016، 2017) عرفت تراجعاً معتبراً في التدفقات الصادرة عن الدول الأوروبية (معدلات نمو سنوية سالبة)، في حين سجلت سنوات (2010، 2013، 2018) معدلات نمو موجبة متواضعة، وبصفة عامة فإن آثار الأزمة المالية العالمية أدت في المدى المتوسط إلى تراجع مكانة الدول الأوروبية المهيمنة تاريخياً على تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تراجعت مساهمتها في التدفقات الصادرة عن الدول المتقدمة من حوالي 70% في فترة ما قبل الأزمة إلى أقل من 50% بالمتوسط في فترة العشر سنوات التالية للأزمة.

أما بالنسبة للدول المتقدمة لأمريكا الشمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فيبدو أنها لم تتخلص بعد من آثار الأزمة المالية العالمية على الرغم من مرور أكثر من عشرة سنوات، ولم تستعد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن هذه المنطقة الزخم الذي عرفته فترة ما قبل الأزمة، فالملاحظ أن السنوات التي عرفت تراجعاً في التدفقات الصادرة (معدل نمو سنوي سالب) أكثر من عدد السنوات التي عرفت معدلات نمو إيجابية، كما أن معدلات النمو السالبة في المجموع أكبر بالقيمة المطلقة من معدلات النمو الإيجابية.

يظهر أن آثار الأزمة على الدول الأوروبية كان أكثر منه على دول أمريكا الشمالية، فقد حافظت هذه الأخيرة على نفس نسبة مساهمتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول المتقدمة في حدود 30% بالمتوسط على طول المدة. أما بالنسبة للدول المتقدمة الآسيوية فقد كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية في المدى المتوسط، مقارنة بباقي الدول المتقدمة، فقد ارتفع نصيبها من التدفقات من أقل من 10% في فترة ما قبل الأزمة إلى حوالي 15% بالمتوسط في العشر سنوات التي تلت الأزمة.

1-2- تأثير الأزمة المالية على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الصادرة عن الدول النامية:

تعتبر الدول النامية الآسيوية وعلى رأسها الصين المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تصدر نسبة تتراوح ما بين 80 إلى 95% من الاستثمار الصادر عن الدول النامية بصفة إجمالية. يظهر الجدول التالي التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الدول النامية خلال الفترة (2005-2018).

الجدول رقم (7): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرين الدول النامية خلال الفترة (2005-2018).

السنوات	الدول النامية الآسيوية			الدول النامية الأمريكية			الدول النامية الأفريقية		
	حجم التدفقات الصادرة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات الصادرة عن الدول النامية	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الصادرة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات الصادرة عن الدول النامية	معدل النمو السنوي	حجم التدفقات الصادرة (مليار دولار)	النسبة من التدفقات الصادرة عن الدول النامية	معدل النمو السنوي
2005	89,50	81,03%		18,79	17,01%		2,09	1,89%	
2006	150,13	74,87%	67,73%	42,06	20,98%	123,89%	8,27	4,12%	295,29%
2007	239,89	87,14%	59,79%	24,40	8,86%	-41,99%	10,95	3,98%	32,42%
2008	226,72	82,72%	-5,49%	37,37	13,64%	53,16%	9,88	3,60%	-9,77%
2009	222,73	91,23%	-1,76%	14,85	6,08%	-60,26%	6,46	2,65%	-34,60%
2010	291,70	81,74%	30,97%	54,57	15,29%	267,34%	10,47	2,93%	62,03%
2011	321,35	84,54%	10,17%	53,34	14,03%	-2,24%	5,32	1,40%	-49,22%

100,81%	3,00%	10,68	-26,34%	11,02%	39,29	-4,71%	85,91%	306,22	2012
4,15%	2,72%	11,12	-11,68%	8,49%	34,71	18,46%	88,75%	362,73	2013
-5,27%	2,36%	10,53	-30,88%	5,37%	23,99	13,65%	92,24%	412,23	2014
-8,34%	2,37%	9,65	3,78%	6,12%	24,90	-9,62%	91,54%	372,56	2015
-1,63%	2,26%	9,50	-55,29%	2,65%	11,13	7,13%	95,06%	399,13	2016
39,54%	2,87%	13,25	226,80%	7,88%	36,38	3,20%	89,23%	411,91	2017
-26,04%	2,35%	9,80	-82,09%	1,56%	6,52	-2,54%	96,15%	401,47	2018

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org>، تاريخ الاطلاع: 2019/07/15.

ظهر التأثير العاجل للأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي الصادر عن الدول النامية الآسيوية في سنتي 2008 و2009، إلا أنه محدود جدا مقارنة بالدول المتقدمة، وعرفت العشر سنوات التالية للأزمة تضاعف حجم الاستثمارات الصادرة عن الدول النامية الآسيوية، على الرغم أن بعض السنوات عرفت تراجعا (معدل نمو سنوي سالب) كسنتي 2012 و2015. تعتبر مساهمة الدول النامية لأمريكا الجنوبية والكاريبي في تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة، وعرفت سنة 2009 تراجعا في التدفقات الصادرة عن هذه المنطقة متأثرة بالأزمة العالمية، وباستثناء سنتي 2010 و2011 اللتان عرفتا ارتفاعا قياسيا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن الفترة التي تلت الأزمة عرفت تراجعا تدريجيا خاصة بداية من سنة 2012، وبذلك تراجعت نسبة مساهمة دول هذه المنطقة في التدفقات الصادرة عن الدول النامية من 21% سنة 2006 إلى 2.6% سنة 2016 وإلى 7.8% سنة 2017.

مساهمة الدول الأفريقية في تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة لا تكاد تتجاوز 3% من مجموع التدفقات الصادرة عن الدول النامية، كما أن أثر الأزمة المالية العالمية لا يبدو واضحا، فقد حافظت الدول الأفريقية على تصدير ما يقارب 10 مليار دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة المدروسة.

الخاتمة:

تمثلت أهم آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه الجغرافي بين مختلف مناطق

العالم في:

- أثرت الأزمة العالمية لسنة تأثيرا مباشرا على الحركة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر سواء الوارد منه أو الصادر، فقد تراجعت في السنتين التاليتين للأزمة (2008، 2009) بنسبة تفوق 20% سنويا، وخلال العشر سنوات التالية للأزمة العالمية لم تستعد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الزخم الذي عرفتته فترة ما قبل الأزمة، فبالرغم من الانتعاش الذي عرفتته بعض السنوات، إلا أن الاتجاه العام كان تنازليا خلال هذه الفترة، وكان التأثير متباينا فيما بين الفئات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة (الدول المتقدمة والدول النامية والاقتصاديات الانتقالية) وكانت الدول المتقدمة الأكثر تأثرا؛

- انقلبت الموازين بخصوص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبعدما كانت الدول المتقدمة تستقطب النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تقل عن 60% في فارة ما قبل الأزمة المالية، بدأت هذه النسبة في التراجع بداية من سنة 2008، بالتزامن مع ذلك ارتفعت حصة الدول النامية لتقترب من نظيرتها الدول المتقدمة، بل وتجاوزتها في سنة 2014، وسنة 2018:

- لم يظهر أثر كبير للأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول النامية باستثناء سنة 2009 حيث سجلت معدل نمو سالب بلغ (-20%)، وفي المدى المتوسط حافظت الدول النامية على معدلات نمو سنوية أقل تقلباً من الدول المتقدمة، فبالرغم من أنها سجلت معدلات سالبة في بعض السنوات، إلا أن الاتجاه العام كان تصاعدياً في فترة العشر سنوات التالية للأزمة؛

- تراجعت حصة الدول الأوروبية المتقدمة من التدفقات العالمية الواردة للاستثمار الأجنبي خلال العشرة سنوات التالية للأزمة ولم تتعدى 35% في أحسن الأحوال، بعدما كانت تستحوذ على أكثر من 50% في فترة ما قبل الأزمة المالية، وتظهر معدلات النمو السنوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأوروبية أنها لم تتعافى من أثار الأزمة المالية العالمية بعد مرور أكثر من عشرة سنوات؛

- حافظت الدول المتقدمة لأمريكا الشمالية على تدفقات واردة للاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة نسبياً مقارنة بالدول الأوروبية، وحافظت على حصتها من التدفقات العالمية ما بين (16 إلى 25%) في فترة العشر سنوات التالية للأزمة، على الرغم من أنها لم تستعد وتيرة النمو التي كانت في فترة ما قبل الأزمة؛

- كانت الدول المتقدمة الآسيوية أقل تأثراً بالأزمة المالية في المدى المتوسط، مقارنة بباقي الدول المتقدمة، فقد ارتفع نصيبها من التدفقات من أقل من 10% في فترة ما قبل الأزمة إلى حوالي 15% بالمتوسط في العشر سنوات التي تلت الأزمة؛

- لم تحدث الأزمة المالية أثراً كبيراً على التوزيع الجغرافي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول النامية فيما بين القارات الثلاثة، فقد حافظت على نفس الحصة فيما بينها، وحافظت الدول النامية الآسيوية على استقطاب حوالي ثلثي الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول النامية؛

- تحملت الدول المتقدمة النصيب الأكبر من تراجع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة على المستوى العالمي، فبعدما كانت تستأثر بأكثر من 80% منه، تراجعت هذه النسبة إلى أقل من 70% في المتوسط خلال فترة العشر سنوات التالية للأزمة المالية العالمية، في المقابل زادت حصة الدول النامية من التدفقات الصادرة من نسبة لا تفوق 15% في فترة ما قبل الأزمة إلى ما يقرب 30% في المتوسط خلال فترة العشر سنوات التالية للأزمة، أما بالنسبة للدول الانتقالية فتبقى مساهمتها ضعيفة لا تتجاوز 5% في التدفقات العالمية الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- يظهر أن أثار الأزمة على الدول الأوروبية كان أكثر منه على دول أمريكا الشمالية، فقد تراجعت مساهمتها الدول الأوروبية في التدفقات الصادرة عن الدول المتقدمة من حوالي 70% في فترة ما قبل الأزمة إلى أقل من 50% بالمتوسط في فترة العشر سنوات التالية للأزمة، في حين حافظت دول أمريكا الشمالية على نفس نسبة مساهمتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول المتقدمة في حدود 30% بالمتوسط على طول المدة؛

- عرفت العشر سنوات التالية للأزمة تضاعف حجم الاستثمارات الصادرة عن الدول النامية الآسيوية، على الرغم من أن بعض السنوات عرفت تراجعاً (معدل نمو سنوي سالب) كسنتي 2012 و2015، في المقابل تراجعت نسبة مساهمة الدول النامية لأمريكا اللاتينية في التدفقات الصادرة عن الدول النامية من 21% سنة 2006 إلى 2.6% سنة 2016 وإلى 7.8% سنة 2017.

قائمة المراجع:

- 1- نبيل جورج دحدح. (2010). تداعيات الأزمة المالية العالمية على وضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز، دراسات اقتصادية. صندوق النقد العربي.
- 2- مصطفى بن عامر، (2011)، أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 135. (جامعة الجزائر).
- 3- حدة رايس، و مروة كرامة، (2012)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، (جامعة بسكرة) أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 12).

- 4- فاطمة رحال، تداعيات الأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دولة منطقة اليورو دراسة حالة فرنسا كنموذج، مجلة التكامل الاقتصادي، (جامعة ادرا) (العدد2).
- 5- UNCTAD، (2009)، تقرير الاستثمار العالمي 2009 الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.
- 6- UNCTAD، (2013)، تقرير التجارة والتنمية 2013 سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.
- 7- UNCTAD، (2017)، تقرير التجارة والتنمية 2017 الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.

• المراجع باللغة الأجنبية:

- 8- UNCTAD, Handbook of statistics 20018, UNITED NATIONS, Geneva 2018.
- 9- UNCTAD, World investment report 2016, investor nationality policy challenges, United Nations, Geneva 2016.
- ونجي ش وميتشو م ومالهار ن. آثار طويلة الأمد: التعافي الاقتصادي العالمي بعد 10 سنوات من الأزمة، الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على الرابط:
- <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/10/03/blog-lasting-effects-the-global-economic-recovery-10-years-after-the-crisis>. Consulté le: 06/03/2019.
- الموقع الإلكتروني لقاعدة بيانات مؤتمر المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الموقع:
- <http://unctadstat.unctad.org>